

أثر التقدير في الكشف عن موضع الوحدة النحوية على مستوى التركيب

أ. عباس بوطبل
جامعة أحمد بن بلة وهران^١

ملخص البحث:

إن لمسألة تقدير الموضع التركيبي على مستوى التركيب الأثر الكبير على المعنى، كون ظاهرة التقدير من أصعب الآليات اللغوية التي يلجأ إليها اللغوي لاستنطاق النصوص واستخراج الأحكام وتحديد الدلالات. ويعتمد في ذلك على الآليات الخاصة بالمتلقي ومراعاة قصد المتكلم -دون إهمال أحدهما أو تغليب على الآخر-، ومن خلال هذه الظاهرة يستطيع النحوي إعادة بناء المعنى على وفق المواضع التي يرسمها المثال أو النموذج الأصل إذا حُلَّ عليه، حتى يستقيم المعنى وَفْقَ إحدى القوانين التي تنتمي إلى نظام اللغة المستعملة.

Abstract:

The question of estimating the structural position at the level of composition has a great impact on meaning, because the phenomenon of appreciation is one of the most difficult language mechanisms used by linguistics to explore texts, extract sentences and define semantics. And depending on the mechanisms of the recipient and taking into account the intent of the speaker - without neglecting one of them or the other on the other - and through this phenomenon can grammatical reconstruction of the meaning according to the places painted by the example or the original form if loaded, so that the meaning is consistent according to one of the laws that belong To the language system used.

مقدمة:

إن من أهم الغايات التي يرمي إليها علم اللسان العربي هو اكتشاف الأبنية التركيبية التي يقوم عليها الكلام؛ قصد تحديد نظام صوري يستطيع المتكلم من خلاله توليد نماذج تركيبية جديدة تحافظ على السلامة اللغوية لدى المتكلم. ومن القوانين التي استعملت في النظام العربي مفهوم التقدير الذي شمل كل مستويات اللغة عند القدماء، وذلك في كتب اللغة، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب التفسير وغيرها؛ وهو من أهم القواعد والأصول التي تعمل على إنتاج الكلام وفق النظام اللغوي العربي، وإعادة الفروع إلى الأصول، وملء المواضع الفارغة قياساً على التراكيب الأصلية أو النموذجية للاستعمال الصحيح.

والذي يخالط فكراً الزخم المعرفي الذي تركه لنا القدماء يكتشف أن لظاهرة التقدير مجالا واسعاً الاستعمال وكثيراً المباحث والمستويات، يجرّ متبّعه إلى جدلية اللفظ والمعنى التي ضربت بجذورها في تاريخ العلوم اللغوية والإسلامية على أنواعها واختلافها، والتي من مباحثها اللغوية؛ مسائل التأويل، والمحكم والمتشابه، والمتعدد والمشارك، والمجمل والمفصل، والجلي والخفي، وغيرها من المباحث اللغوية المتنوعة التي يكون فيها للتقدير مدخل.

وأردت في هذه الورقة العلبية أن أكشف عن العلاقة بين ظاهرة التقدير والوحدة النحوية التركيبية. فتعرضت لهذه الظاهرة من وجهة تخرّص في مفهومها النحوي التركيبي القائم على جدلية الصيغة والوظيفة، ليكون مفهوم التقدير متعلقاً بمستوى التركيب من جهة وحداته، ووظائفها النحوية والدلالية التي على علاقة بالمثل أو النموذج النحوي للمستعمل من خلال مجموعة من الأسئلة الاستشكالية للظاهرة:

ما هو أثر إجرائية التقدير في الكشف عن موضع الوحدة النحوية على مستوى التركيب؟

منهج مقارنة موضوع الظاهرة:

يصنف موضوع التقدير من الآليات اللغوية التي يعتمد عليها الباحث في استجلاء الدلالات والمقاصد من النصوص اللغوية، ولما كان بحثنا يتعلق بتقدير الوحدات النحوية في مستوى التراكيب اللغوية عند النحاة رأينا أن يكون المنهج الوصفي، ثم المنهج التحليلي والمنهج التكاملي هي المناسبة للوصول إلى الإجابة عن الإشكالية التي طرحت سابقاً.

أولاً: مفهوم التقدير:

لغة: إن الجذر (قَدَر) لكلمة التقدير يدل على موجود خفي، ويدل على مبلغ الشيء، وهو القدرة والاعتدال وإعطاء الأشياء قيمة افتراضية هي في حكم التقدير.⁽¹⁾ وجاء في لسان العرب «ويقال قدرت لأمر كذا، أقدر قدراً إذا نظرت فيه وتدبرته وقايسته»⁽²⁾

اصطلاحاً: جاء في الكليات مفهوم التقدير: «والتقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى...»⁽³⁾

ثانياً: تحديد عملية الإجراء البنائي لآلية التقدير:

إن عملية التقدير بمراعاة الموضع التركيبي للوحدة النحوية هي الآليات الكفيلة لإعادة بناء التركيب من الفرع إلى الأصل والبحث عن الاختيار الأنسب لملء الموضع الفارغ حتى يظهر المعنى المراد.

وعليه نلجأ في هذه الدراسة إلى ظاهرة التقدير اعتماداً على الآليات الخاصة بالمتلقي ومراعاة قصد المتكلم دون إهمال أحدهما أو تغليب على الآخر؛ لأن المتلقي لا يعيد بناء المعنى إلا على وفق تقدير ما يريده المتكلم، والمتكلم لا يحذف من كلامه إلا إذا علم أن المتلقي يعلم بالذي أُفْرِغ. أوتترك له قرينة⁽⁴⁾ يستطيع من خلالها المتلقي معرفة علة الفراغ وسببه عند المتكلم، ومنه يستطيع إعادة بناء المعنى على ما ترك له من قرائن بناءً أصلياً يتساوى فيه مع المثال أو النموذج الأصل إذا حُمل عليه، حتى يستقيم المعنى وفق إحدى القوانين التي تنتمي إلى نظام اللغة المستعملة.

إذاً الفرق بين إجرائية البناء وإجرائية الخروج عن الأصل بالنسبة للفراغ الموضوعي هو الزاوية والمنطلق رغم اتحاد المستوى.

فن حيث الزاوية تقوم إجرائية الخروج عن الأصل على ما يغيره المتكلم أو المنتج؛ أي من جهة تصرف المتكلم بتغيير التركيب الأصل حسب المعنى الذي يريد إبلاغه.

بينما إجرائية البناء من هذه الزاوية تقوم على ما يعيد المتلقي ملأه؛ أي تنظر إلى كيفية إعادة بناء المتلقي لذلك التركيب الفرع الذي تغير عن أصله - سواء بالحذف أو بالتقديم والتأخير، ثم

إرجاعه إلى النموذج أو المثال النحوي للوصول إلى تحديد المواضع النحوية للتركيب الأصل. فالدراسات السابقة كانت من زاوية المتكلم، في حين كانت دراستنا من زاوية المتلقي.

ثالثاً: تعريف التركيب:

لغة:

قد جاء في لسان العرب من مادة (ركب): «ركب الدابة يركب ركوباً علا عليها... وكل ما عليّ فقد ركب وارتكب... وركب فلان فلاناً بأمر، وارتكبه وكل شيء علا شيئاً فقد ركبه، وركبه الدين وركب الهول والليل ونحوهما مثلاً بذلك... الخ.

و تراكب السحاب وتراكم صار بعضه فوق بعض وقد تراكب و تراكب... والتركيب، يكون اسماً للمركب في الشيء كالفص يركب في كفة الخاتم... والنصل في السهم، وركبته فتركب فهو مركب»⁽⁵⁾. فعلى هذا يحمل التركيب معنى الرصّ والضم والمجاورة لداع ملائم لذلك الانتظام.

اصطلاحاً:

لقد أشار ابن جني⁽⁶⁾ في الخصائص إلى مفهوم تركيب الكلام فقال: «الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها»⁽⁷⁾. ويقول موقع آخر يجعل معنى الكلام هو معنى الجملة فقال: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد»⁽⁸⁾. وأيضاً قول الزمخشري⁽⁹⁾: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة»⁽¹⁰⁾ وهو معنى التركيب.

ويشير إلى بعض أنواع ما يسمى كلاماً فيقول: «الإطالة والإيجاز جميعاً إنما هم في كل كلام مفيد مستقل بنفسه... مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة»⁽¹¹⁾. كما يعرف أيضاً الزمخشري التركيب بقوله: «الكلام هو المركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى..»⁽¹²⁾. وجعل الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح صيغة ترميزية للتركيب كالآتي: [(ع - م) م] ± خ

رابعاً: التركيب والظواهر التي على علاقة بظاهرة التقدير:

إن المطلع على ظاهرة التقدير سيجد أنها ظهرت عند النحاة الأوائل مسيجة بالأسس العلمية والمنهجية أثناء ممارستها كإجراء نحوي في الكشف عن أنظمة التراكيب اللغوية وما تنتجه من دلالات نحوية. حيث تجدها في كل مستويات اللغة:

المستوى الصوتي، والمستوى المعجمي، والمستوى التركيبي والمستوى الفوق تركيبي بالنسبة للمقاربات التداولية حديثاً.

حيث يعتمد منتج الكلام إلى تغيير التركيب من الأصل إلى الفرع قاصداً إلى إيصال معنى للمتلقى لا يجده في التركيب الأصل، ويستقبل المتلقي بدوره تركيباً متغيراً من صيغته الأصلية إلى صيغة فرعية، وحتى يعيد بناء المعنى الذي أراده المتكلم أثناء تغيير التركيب الأصل يلجأ إلى آلية التقدير وهو ينظر للفراغ الموضوعي من منطلق إعادة بناء من الفرع إلى الأصل، معتمداً في ذلك على الآليات الإجرائية المرتبطة بعملية التقدير، التي تبين له المواضع الفارغة تركيبياً للوصول إلى الاختيار الأوفق و الأنسب للمقدر من بين مجموعة الخيارات المتاحة مبنى ومعنى.

خامساً: تقدير الموضع في مستوى التركيب:

إذا كان التركيب في مدرج الكلام عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية الملفوظة وموزعة على مواقع مرتبة ترتيباً معيناً ضمن تركيب خاص؛ فالمواضع شيء يختلف تماماً على هذا⁽¹³⁾؛ بل هو شيء أكثر تجزئاً من الموقع، فقد تغيب بعض الوحدات من التركيب الملفوظ إلا أن موضعها يبقى موجوداً وفارغاً. ويظهر هذا الموضع بتقدير مستلزمات الجملة التي يستوجبها التركيب كالتزامية الفاعل للفعل والخبر للمبتدأ، وذلك مثل قولنا "يضرب زيداً" فهذا الكلام يتركب في ملفوظه من كلمتين فعل ومفعول به إلا أن مواضعه ثلاثة؛ موضع الفعل، وموضع المفعول به، وموضع الفاعل الذي بقي فارغاً بينهما، ودليل وجوده هو ملؤه بفاعل مقدر بالضمير "هو" الذي لا يمكن للفعل أن يستغني عنه⁽¹⁴⁾؛ لأنه المعمول الأول له. ونأتي بمثال آخر حتى يتضح المعنى أكثر: تسأل أحداً، ما هذا الذي تحمله؟ فيجيبك: (مَحْفَظَةً) أو (مَحْفَظَةً) فالملفوظ هو كلمة واحدة والمعنى تام، إلا أننا إذا نظرنا إلى عدد المواضع فسنجدها في الرفع ثلاثة حسب عملية تقدير الوحدات النحوية في مواضع التركيب الأصل:

- موضع الخبر ودخلته كلمة (محفظة).
 - وموضع للمبتدأ المقدر باسم الإشارة (هذه).
 - وموضع الابتداء العامل.
- وإذا كانت الإجابة بالنصب فأيضاً تقدر ثلاثة مواضع لكن تختلف عما سبق:
- (محفظة) في موضع نصب مفعول به.
 - موضع العامل المقدر بالفعل (أحمِلُ).
 - موضع الفاعل المقدر بالضمير (أنا).

فما سبق نخلص إلى أن الموضع شيء، وما يدخله شيء آخر، وتداخلهما يرجع إلى أن كون الوحدة اللغوية أمر محسوس مقدّر حسب ما تطلبه القاعدة النحوية، أما الموضع فهو أمر اعتباري تقديري في مستوى التركيب وله علاقة بالمثال أو القالب التجريدي لمستوى التركيب، فهو جزء باقٍ من المثال حتى ولو كان الكلام فيه حذف أو إضمار.

سادساً: الفرق بين موضع الوحدة النحوية وموقعها من التركيب:

إن الموضع لا يمكن أن يكون هو الموقع الذي يظهر بظهور لفظة محسوسة في مكان معين من الكلام الملفوظ، لأن النحاة العرب يعتبرون موضع الوحدة النحوية واحداً، سواء قدمت أم أخرت⁽¹⁵⁾ حيث تكون موافقة لحكم ومجرى الباب الذي ينتمي إليه الموضع الذي دخلته. مثل كلمة (زيداً) في المثالين: (ضربت زيداً) و(زيداً ضربت) موضعها موضع نصب في كلا المثالين، وإنما الذي تغير هو موقعها. ولأن موقع الوحدة يتعدد بتعدد إعادة ترتيبها على غير الترتيب الذي سبق. فالعبرة في الموقع تكون بتغير الرتبة في مدرج الكلام الملفوظ، أما تعدد المواضع فالعبرة فيها تكون بتعدد أبوابها النحوية، وعليه يكون حكم ومجرى الباب مخالفاً لحكم ومجرى غيره من الأبواب التي دخلتها الوحدة النحوية.

ونستخلص مما سبق أن الموقع له علاقة بالترتيب ويعرف بالمجاورة، أما الموضع فيعرف بالصيغة القاعدية للمثال أو النموذج النحوي الذي يضبطه نظام اللغة في شكل باب نحوي تملؤه عملية التقدير النحوي بالوحدات التركيبية.

سابعاً: خاصية اندراج الوحدات النحوية في الموضع الواحد:

وهناك أمر آخر ذو أهمية كبيرة، وهو إمكانية احتواء الموضع لوحدة أو وحدتين أو حتى على تركيب بأكمله، وقد يكون فارغاً من كل لفظ، وقد مثَّلَ لذلك الأستاذ الحاج صالح بالجدول التالي⁽¹⁶⁾:

أمثلة لاندراج الأبنية التركيبية:

ع	1م	2م	خ
يقول	زيد	ذاك	
أفائل	زيد	ذاك	
	ع	1م	2م
Ø	زيد	يقول	Ø
كان	زيد	يقول	Ø
ع + 1م	2م	3م	
حسبت	زيداً	يقول	Ø
رَأَيْتُ	زيداً		ينطلق Ø

1/ اسم الفاعل في موضع ع ←

2/ فعل وفاعل ومفعول في موضع 2م ←

3/ فعل وفاعل في موضع 3م ←

4/ فعل وفاعل في موضع خ ←

وبهذا يمكن أن يكون تعريف الموضع في مستوى التركيب كالتالي:

"هو موقع اعتباري في مستوى التركيب

تستجبه بنية الجملة العربية لاحتواء الوحدة التركيبية لفظاً أو تقديراً"

فعبارة "موقع اعتباري في مستوى التركيب" يحتز بها عن الموقع الذي يظهر بظهور الوحدة النحوية، وأضيف إلى مستوى التركيب في المستويات الأخرى للغة.

وعبارة "تستجبه بنية الجملة العربية" قيد يجعل من مواضع الوحدات النحوية أمراً واجب الوجود في بنية المثال حتى وإن كان فارغاً مثل الابتداء في العربية.

وعبارة "لاحتواء الوحدة التركيبية" فالوحدة التركيبية هي اللفظ الذي يدخل الموضع سواء كان كلمة أو كلمتين أو حتى تركيب مندرج داخل موضع واحد.

وعبارة "لفظاً أو تقديراً" قيد يؤخذ منه ضرورة وجود كل مواضع التركيب المعين في مدرج الكلام الملفوظ حتى الذي حذفت بعض أجزائه عند الاستعمال فإنه يقدر ويعطي له حكم موضعه. وننبه إلى أن هذه المواضع تختلف عن موضع الابتداء الذي يجب أن يكون موجوداً ولا يقدر (أي لا يملأ لأن أصله في درج الكلام غير ملفوظ).

ثامناً: المعنى والمواضع التركيبية نحوياً:

إن علاقة المعنى بالتركيب علاقة تتجاوز البنية العالمية، وتبدأ من حيث تنتهي البنية الصورية والشكلانية للتركيب التي ترسم الشكل الهندسي للمواضع النحوية. وعلى هذا يكون المعنى في تصور نخاة العربية ينطلق من التركيب الخاضع لقوانين التواضع وأحكامه، ويصبح بذلك وجهاً من وجوه الاستعمال التي تكون تابعة لأحكام اللغة الكلية.

وتحدث عبد القاهر الجرجاني هذا المنطلق الذي كان يعبر عنه بمنزلة النظم من النحو، وصلته بالمعنى، فكان يرى أن النظم حسب قولته المشهورة ما هو إلا توخي لمعاني النحو، قال: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها"⁽¹⁷⁾، واستشهد لرأيه بكثير من الوجوه والفروق التي تختلف في نظم اللفظ؛ إذ يكون لذلك الاختلاف انعكاس على المعنى، فذكر من وجوه الخبر، ومن وجوه الشرط والجزاء، ومن وجوه الحال ما يندرج تحت ظواهر المعنى. ويضيف قائلاً: "ويتصرف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له"⁽¹⁸⁾.

فعلاقة التركيب بالنحو هي علاقة ترتيب الوحدات النحوية داخل مواضعها التركيبية في نظم آيل إلى معاني النحو، يراعى فيها المعنى الذي يقصده المخاطب، وبذلك يكون هناك ما يخص الأبنية والمثل، وهناك ما يخص الاستعمال أو ما يعرف بالتخاطب.

خاتمة:

ونخلص في النهاية إلى أن ظاهرة التقدير والموضع النحوي في مستوى التركيب تربطهما علاقة لفظية وأخرى دلالية، فاللفظية تتحكم فيها العلاقات الإسنادية التلازمية وتحافظ على بقائها وإن كانت فارغة من الوحدة التركيبية، أما العلاقة الدلالية فتكون بتقدير لازم العامل وركن الثاني للأول كلزوم الفاعل لفعله، والخبر لمبتدئه.

ومن هنا يتبين أن التقدير يكشف لنا عن الموضع النحوي ويحدد وظيفته النحوية والدلالية من خلال إنشاء وبناء نموذج صوري تجريدي للتركيب، يستطيع المتكلم من خلاله توليد التركيب الأصل مُقدِّراً وَفْقَ النظام اللغوي العربي، معيدا بناءه من الفرع إلى الأصل، ومألثا مواضعه الفارغة في نموذج صحيح الاستعمال في إطار القواعد النحوية والتركيبية للغة العربية.

الهوامش:

- (1) الشريف الجرجاني، متاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983، ص174.
- (2) ابن منظور، لسان العرب، 76/5
- (3) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي. تحقيق، د.عدنان درويش، ومحمد المصري، الكليات، (ط 2، 2011)، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ص236.
- (4) قال الاستربادي "وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه" شرح الكافية 272/1.
- (5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ركب).
- (6) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدي الموصلي. من تصانيفه: (شرح ديوان المتنبي، والمحتسب، والخصائص)، وتوفي ببغداد سنة 392 هـ عن نحو 65 عاما. انظر: الزركلي خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002، 204/4.
- (7) ابن جني:الخصائص، (ت، علي محمد النجار). المكتبة العلمية بيروت، لبنان، (د.ت)، 1/ 30.
- (8)الخصائص، 18/1

(9) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير ما دفع، تشد إليه الرحال في فنونه. أخذ النحو عن أبي مضر منصو، وصنف التصانيف البديعة: منها "الكشاف" في تفسير القرآن العزيز، لم يصنف قبله مثله و"الحاجة بالمسائل النحوية" و"المفرد والمركب" في العربية (3) و"الفائق" في تفسير الحديث، و"أساس البلاغة" في اللغة، و"ربيع الأبرار وفصوص الأحبار" و"متشابه أسامي الرواة" و"النصائح الكبار" و"النصائح الصغار" و"ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض" أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس، نشر، دار صادر، بيروت ط 01 الطبعة : 1، 1994، ص 168

(10) المنفصل، 6. وشرح ابن يعيش، 18/1

(11) المصدر نفسه.

(12) الزمخشري: المنفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان (د.ت) ص 6.

(13) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية - وحدة الرغبة الجزائر (ط: 2011)، 50/2

(14) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار التاريخ، بيروت، دط، دت 23/1.

(15) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات. ص

(16) أخذ هذا الجدول من كتاب «بحوث ودراسات في اللسانيات العربية»، ص 331.

(17): أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق، د. محمد التنجي، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، (ط 1، 1995)، ص 64.

(18) المصدر نفسه، ص 64.

قائمة المصادر والمراجع

- وفيات أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس، نشر، دار صادر - بيروت ط 01 الطبعة : 1، 1994
- أساس البلاغة، أبو قاسم، محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، دار بيروت، بيروت 1385-

1965

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ط. حيدر آباد
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، المطبعة الوطنية، الجزائر، 2011
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، دراسة وتحقيق، على شيري، دار الفكر، 1414 - 1994
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، ط1، دار النشر للجامعات، مصر، 1426 - 2005
- التعريفات، الشريف الجرجاني علي بن محمد السيد، تحقيق: محمد المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، 2004
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد النجار، ط2 المكتبة العلمية، مصر، 1371
- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق، د. محمد التنجي، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، (ط1، 1995)
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين، تحقيق أحمد يوسف القادري، دار صادر، بيروت 2010
- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، السيوطي، جلال الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط،
- الكتاب، سيويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة 1988
- المفصل في علم العربية، الزخشي دار الجيل، بيروت، لبنان (د.ت)

